شهادتي في أعمال المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

الدكتور عبدالباري مشعل

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (سيبافي) وريث للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الذي كان يرأسه الأمير محمد الفيصل رئيس مجموعة دار المال الإسلامي وبنوك فيصل الإسلامية، والرائد البارز في دعم المصرفية الإسلامية تنظيراً وتطبيقاً. وكان الأمين العام للاتحاد الدكتور أحمد النجار وهو أبو البنوك الإسلامية صاحب تجربة بنوك الادخار المحلية في ميت غمر بالريف المصري، ومقره القاهرة. وكانت فورة نشاطه في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.

وقد قام الاتحاد بأعمال جليلة شارك فيها رواد المصرفية الإسلامية من المصريين بالدرجة الأولى. وقد يكون لهذا أسبابه وهو أسبقية تجربتهم (بنوك الادخار المحلية) بالمقارنة مع سنوات بدء نشاط الاتحاد فكان من إنجازاته معهد للتمويل الإسلامي في قبرص وقد أصبح في خبر كان في مرحلة مبكرة. ومن إنجازاته هيئة الرقابة الشرعية العليا على مستوى الاتحاد التي أصبحت حبراً على ورق بسبب غياب الرؤية المهنية والاستراتيجية لدورها، وكان من مطبوعاته موسوعة البنوك الإسلامية التي حظي قلة من الباحثين بشرف إعدادها وكان على رأسهم الدكتور سيد الهواري وهو متخصص في الإدارة وأجاد في مجلد الاستثمار من الموسوعة. كما حظي قلة من الباحثين بالاطلاع عليها. أما خلاف ذلك فقد قام الاتحاد بطباعة كتب في الاقتصاد لبعض المؤلفين، وكان منها كتابان للدكتور محمد عبدالمنعم عفر، أحدهما بعنوان (نحو النظرية الاقتصادية في الإسلامي الدخل والاستقرار)، والثاني بعنوان (السياسات الاقتصادية في الإسلام)، وهما من كتابات الدكتور عفر التي تفتقد العمق والرؤية والتحليل والتقويم.

وقد كان للإدارة غير الكفء للاتحاد – على رأي فريق من المتابعين- أثر بالغ في تضاؤل دوره وقدره حتى أصبح شقة في مدينة جدة فيها سكرتير وباحث وأذكر أنني زرتهم، وأثناء ممارستي للعمل في مصرف الراجحي في منتصف التسعينات كانت تأتينا من الاتحاد نشرات عن الصيرفة الإسلامية في سعي من الاتحاد للحصول على عضوية الراجحي وغيره من البنوك لكن لم يحصل. وقد أصبح الاتحاد (وهو من مؤسسات المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي) في حكم غير الموجود، إلى أن تمكن الشيخ صالح كامل من ترتيب إعادة إصداره تحت اسم المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية .في عام ٢٠٠٠م، وأصبح رئيساً له، كما أصبح الأخ الدكتور عزالدين خوجة أميناً عاماً للمجلس.

وكان من أوائل الجهود المبذولة لإحياء الاتحاد –المجلس حالياً- إعادة صياغة رسالته لتكون (حماية ودعم المصرفية الإسلامية). وقد مكن هذا الأمر المجلس من توسيع نطاق اهتمامه إلى مجالات ذات قيمة مضافة على صعيد الصيرفة الإسلامية، وكان أبرزها الآتي:

أولاً: توفير قاعدة معلومات أساسية عن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، تتضمن أسماء البنوك وعناوينها وبياناتها المالية، وأصبح يصدر عن المجلس أكثر من إصدار بناء على هذه القاعدة، وأخص بالذكر الإصدار المتعلق بالبيانات المالية المجمعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والتنبؤات بشأن النمو المستقبلي للصيرفة الإسلامية. وهو من أجل الأعمال التي يحتاج إليها جميع المتأثرين بالصناعة المالية الإسلامية من باحثين وجامعات ومراكز أبحاث، وصناع قرار على مستوى الدول والحكومات والمؤسسات الدولية، والبنوك، إسلامية وتقليدية، عالمية ومحلية. ولا يتوان المجلس في بذل كثير من الجهود السنوية لجمع المعلومات اللازمة لتطوير هذه القاعدة ورفع درجة مصداقيتها وحداثتها.

ثانياً: المؤتمرات المتخصصة في الدعم الاستراتيجي للمصرفية الإسلامية، فقد نأى المجلس بنفسه عن المؤتمرات الصوتية والتسويقية، وتوجه إلى المؤتمرات الجادة التي من شأنها تقديم دعم حقيقي لتصحيح مسار المصرفية الإسلامية. وللمجلس مؤتمر سنوي يتزامن مع مؤتمرات مجلس محافظي البنك الإسلامية للتنمية، كما له مؤتمرات تقتضيها طبيعة التطور الذي تمر به المصرفية الإسلامية وقد اختار المجلس في بعضها أن تكون بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، أو غيرها من الجهات. وكان من أواخر مؤتمرات المجلس اللقاء المغاربي الأول الذي عقد في منتصف يوليو في تونس بعد الثورة، وكان للمؤتمر دور كبير في مساعدة التونسيين على رؤية أفضل لتطلعاتهم على صعيد الصيرفة الإسلامية.

ثالثاً: دعم تأسيس ورعاية هيئة الرقابة والتصنيف الشرعي، والتي تعنى بالتصنيف الشرعي للمنتجات المالية الإسلامية من منظور المقاصد الشرعية، والتي تشرفت بتطوير نموذج العمل الخاص بها، والذي تم اعتماد من قبل الهيئة المكونة من ثمانية عشر عالماً لهم صفة الاستقلال عن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الخاصة. وقد توقفت أعمالها عند هذا الحد إلى أن يتم توفير الوقف الذي يمكن من توفير الدعم المالي لها. وقد كنت مرشحاً للعمل أميناً عاماً لهذه الهيئة في حينه.

رابعاً: إنشاء المركز الدولي للتأهيل والتدريب، وقد مكن هذا من إصدار عدة شهادات مهنية تحظى بالدعم الفني من المتخصصين المعنيين والبارزين في كل موضوع، وشهادة المصرفي الإسلامي واحدة منها، ومنها المحاسبة الإسلامية، ومنها شهادة التدقيق الشرعي، وشهادة التدقيق الشرعي المتقدمة، وشهادة التأمين الإسلامي.

خامساً: لا يتوان المجلس عن بذل ما في وسعه من ورش عمل ومؤتمرات ولقاءات بغرض تصحيح مسار الصيرفة الإسلامية، وقد عقد في مجال حوكمة هيئات الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي عدة ورش عمل تكللت بلقاء حافل حضرته جميع المؤسسات الداعمة بما فيها البنك الإسلامي للتنمية وبنك البحرين المركزي، كما حضره أغلب قيادات الصناعة وأعضاء هيئاتها

الشرعية قبل ثلاث سنوات تقريباً، وقد لقي طروحات ورش العمل – التي تم نشرها لاحقاً من قبل المجلس– نقاشاً حادا ًمن قبل المشاركين.

وبهذه المناسبة أود القول بأن وراء كل عمل ناجح رجال مخلصون، بذلوا ما استطاعوا لنجاحه واستمراره في حدود إمكانيات مادية محدودة، فقد بدأ المجلس في عام ٢٠٠٠ بخلفية سلبية موروثة من الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية وبنظرة تتسم باللامبالاة من المؤسسات والبنوك الإسلامية؛ لكنه أصبح بفضل التفاني الكبير من الأمين العام مؤسسة تتمتع بالانتشار والاحترام، بل وأصبح لها مورد مادي ربما يغطي نفقهاتها، وتضم في عضويتها قريباً من مائتي بنك ومؤسسة من مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية.

ومن خلال صلتي بالمجلس، وبأمينه العام، أدرك أن إدارة المجلس تعمل بصفة مستمرة على تعزيز العمل المؤسسي من خلال إقرار مجالات عمل تسمح بالتطور المؤسسي بشكل ملائم ودائم. ولكنني أنوه بأن المجلس متأثر بمحيطه من المؤسسات الداعمة، وما يسمح لي اطلاعي في هذا المجال بقوله في هذا المجال هو أن أمينه العام الأخ الدكتور عز الدين خوجة ليس شخصاً إقصائياً في علاقته بالآخرين، ويمد يده للتعاون مع جميع المؤسسات، ويراعي مشاعر القائمين عليها في أي أنشطة للمجلس يتوهم الغير بأنها تتعارض مع أنشطة مؤسساتهم وأتمنى له التوفيق والسداد.

الشيء الذي لا يدركه من هو خارج المؤسسات الداعمة، هو أن هذه المؤسسات تواجه تحدي البقاء بفاعلية بصفة مستمرة، ويمكن تجاوز هذا التحدي بأمرين: الأول الدعم المادي الكبير والمستمر من المؤسسين وخاصة الحكومين والدوليين والذي يغطي على ضعف الإدارة في بعض المؤسسات. والثاني: تفاني الإدارة في ظل مكافآت مادية محدودة في التصدي للصعوبات والعقبات وابتكار الحلول واستقطاب الداعمين والذي يغطي ضعف الدعم المادي. وحال المجلس العام من النوع الثاني. والحمدلله رب العالمين.

حرر بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠١١